**المحاضرة الثانية: التدقيق الخارجي للبنوك**

**ثالثا: التدقيق الخارجي للبنوك**

**1- مفهوم التدقيق الخارجي للبنوك**

يقوم بالتدقيق الخارجي جهات رقابية مستقلة و من خارج البنك و هي رقابة بحكم القانون المتمثلة في رقابة محافظو الحسابات القانونيين الخارجيين غير المرتبطين بالإدارة العليا للبنك ، حيث يتم تعيينهم بقرار من مجلس الإدارة.

و التدقيق الخارجي يتمثل في رقابة محافظ الحسابات والذي يعد حسب المادة 77 من القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير والمحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد" **كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت** **مسؤوليته ، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات ، وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"**

و تتمثل مسؤولياته فيما يلي :

 الاعتماد على الأحكام و الشروط التي تنظم أعمال المراجعة و التدقيق و التقيد بمعايير و أدلة المراجعة الدولية أثناء تأدية مهمة التدقيق ؛

التقيد بالسر المهني وعدم إفشاء المعلومات التي تحصلوا عليها بحكم عملهم حتى و لو بعد إنتهاء مهمتهم في البنك المعني؛

 رفع تقرير للجمعية العامة للبنك يبين فيه مدى تعبير البيانات المالية في رأيه بصورة عادلة و سليمة و في نتائج أعماله و تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، ومدى احترام البنك في إعداد تلك القوائم المالية للمعايير المحاسبية الدولية المعمول بها ؛

 توضيح المخالفات لأحكام التشريعات المعنية أو اللوائح و القرارات الصادرة تنفيذا لها في تقريره الخاص ، وكذلك التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية؛

* تزويد مجلس إدارة البنك بتقرير مفصل لنقاط الضعف في أنظمة المحاسبة و الرقابة الداخلية و أي أمور أخرى تشد إنتباههم خلال عملية التدقيق؛

التحقق والتأكد من صحة و سلامة البيانات المقدمة لهم خلال عملية التدقيق.

**2- أهداف التدقيق الخارجي للبنك**

يهدف عمل المدقق الخارجي للبنك إلى مجموعة من العناصر نوجزها فيما يلي:

**-** شمولية العمل وتنظيمه ، وتوزيع المهام ، وصحة البيانات المالية ؛

**-** التحقق من إتباع الإجراءات المحاسبية وضمان التوافق بين مختلف المستندات المالية والمعلومات المذكورة ؛

**-** التركيز على الارتباطات بين الميزانيات العمومية ومبالغها والحسابات المحتفظ بها وكتابتها في تقريره ؛

**-** تقديم توصيات للبنك حتى يتمكن من العمل على الجوانب التي تستحقها .

**-** الكشف عن الأخطاء المحتملة وأسبابها وإبراز التحسينات اللازمة ؛

**3- شروط وجود تدقيق خارجي فعال للبنوك**

عرضت لجنة بازل عدة شروط وجب على المدقق الخارجي ولجنة التدقيق أن يتوافقا معها لتحسين جودة التدقيق الخارجي في البنك ، وهي كما يلي :

* المعرفة الكافية بقطاع البنوك ؛
* الكفاءة المهنية الكافية لاكتشاف الأخطاء والاختلاسات و التظليلات الجوهرية في القوائم المالية التي يعدها البنك؛
* المعرفة التامة لمتطلبات التدقيق الإجباري الذي يطلب من البنك؛
* الإستقلالية و الموضوعية والنزاهة في أداء مهمة التدقيق في البنك ؛
* التحلي بالمعايير الأخلاقية الدولية الصارمة؛
* تحقيق متطلبات الجودة في ظل وجود تعقيدات في التدقيق على البنوك؛
* تحديد مخاطرر التظليل الجوهري للبنك ؛
* لتوفير بيئة رقابية قوية للبنك ؛
* المعرفة بالمبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة ؛
* معرفة معايير التدقيق والقواعد الأخلاقية ؛
* الإلمام بتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بتدقيق الحسابات ؛
* التأهيل العلمي لممارسة الحكم المهني وإبداء ال رأي وتنفيذ الجوانب الرئيسة لعملية التدقيق.
* الإستعانة بالخبراء لإمتلاكهم المزيد من المعرفة المتخصصة لتقييم الحسابات التي تعتمد على بعض التقديرات المحاسبية المعقدة، مثل تقييم الأدوات المالية المعقدة، العقارات التجارية .
* ممارسة الشك المهني لما له من أهمية بالغة عند تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق على البنك نظرا لوجود عدد من التقديرات المحاسبية ، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي يواجهها البنك ، حيث يوضح المدقق الخارجي المعالجات المحاسبية البديلة والأفضل من تلك التي اختيرت من قبل الإدارة ، كما ويتضمن الشك المهني توثيق المنهج والأدلة التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها طوال عملية التدقيق .